

الكيان الصهيوني؛ جبهة الجولان ودعم الإرهابيين والسعي للشريط العازل

■ **حميدي العبدالله**

بات واضحاً أنه في كلِّ مرَّة قام العدو الصهيوني باعداء عسكري على سورية، تكون الزريعة، كما عبَّرت عن ذلك تصريحات المسؤولين وإعلام العدو، منع فتح جبهة جديدة ضدَّ الكيان الصهيوني في الجولان. لا تنكسر الدولة الصورية، ولا المقاومة اللبنانية العمل من أجل خلق شروط سورية لديها أمرٌ ضدَّ محتلَّة، وهي كانت دائماً تفكر بأنَّح الطرق لاستعادة هذه الأرض المحتلة، من المفاوضات السياسية إلى الحرب كما حدث في تشرين عام 1973، وبالتالي الدولة السورية، مدعومة من المقاومة، لا يمكنها تجاهل دروس تجارب الصراع مع العدو الصهيوني، ولا سيما الدروس المستخلصة من تجربة المقاومة في لبنان.

لكن بكلِّ تأكيد إنَّ أولويات الجيش السوري والـدولة السورية، هي أولويات بينها المقاومة، تنصب اليوم على تطهير سورية من الإرهابيين الذين يغذون سياسة العدو الصهيوني في استنزاف وإضعاف الجيش السوري، ومن الصعب على أيِّ جيشٍ في العالم، مهما كانت قدراته، أن يواجه جيشاً يحظى بدعم دولي وإقليمي، ويحظى بدعم الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية التي تحاصر الكثير من مواقع وحدات الجيش السوري، من الصعب على الجيش السوري في ظلِّ هذا الواقع خوض حرب مع العدو، لا إذا فرضت عليه فرصاً، ولذلك ليس من مصلحة فتح جبهة الجولان الآن، وإذا كان هناك من تحضير لهذه الجبهة، واستحالة اندلاع مواجهة عبرها، فهذا يأتي رداً على الاعتداءات «الإسرائيلية» المحتلة على الجيش السوري ومواقع، وعلى سعي العدو لإقامة حزام أمني يشبه الحزام الأمني الذي أقامه في جنوب لبنان. لكن العدو الصهيوني يتدرَّع بسعي الدولة السورية والمقاومة اللبنانية وإبران لبناء بنية تحتية مقاومة وريادة، كمبرز لشُرَّ اعتداءات في توقيت يخدم مصالح العدو الصهيوني واستغلالها العمته بالجموعات المسلحة، وهذا ما يفسَّر توقيت شرِّ الاعتداءات الصهيونية التي تتزامن عادة مع تقدم يحققه الجيش وحلفاءه على الجبهات الأكثر أهميةً في سورية، في محاولة مكشوفة من العدو لإطالة أمد حرب الاستنزاف ضدَّ الدولة والجيش السوري، والسعي لإفناك المقاومة وإشغالها بجبهات جانبية عن الاستعداد للصراع مع جيش الاحتلال.

الأم ميركل ... ملجأ الباحثين عن وطن بديل؟

■ **سعدالله الخليل**

عبر البرِّ أو البحر أو مزيج ما بينهما لا فرق لدى الباحثين عن سبل الراحة والطمانينة خارج حدود بلادهم، وللباحثين عن سبل تحسين أوضاعهم المعيشية والهروب من واقعهم في بلاد الحروب العنيفة، إلى أرض الأحلام في القارة الحجاز التي تأمل أن تعيد الدماء الشابة شيئاً من شبابها المتهاك، ولأنَّ صناعة الحروب كفرها من أصناف التجارة تمتلك دورتها الاقتصادية المتكاملة، تسعى دول حبريت مفاتيح الصناعة لتبنيض أموال حروب الشرق وغسيل مواقفها في تجارة اللحم والدم فاتحة ذراعيها لمن أعينهم بنيران حروبها.

على مدى السنوات الماضية استثمرت الدول الأوروبية في المجال الإنساني أقوى استثمار في تاريخ الحروب في العالم، فأغلقت سفاراتها في وجه من تصفهم بالهاربين من النزاعات والحروب، وحصرت منح سمات الدخول إلى أراضيها عبر المفوضية العليا السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتي تعيي شروطها لأغلب الراغبين بالسفر، وتشتترط الإقامة في دول الجوار ومخيمات اللجوء، ما يدفع بالآلاف من الراغبين بالسفر سلوك الطرق غير الشرعية، والتي تعرّضهم لأخطر الظروف وتضعهم بين مطرقة الطبيعة القاسية وبالإنسانية، والتي تتعامل مع المهاجرين كبضاعة لأحد يسأل عنها ومدركين بأنَّ حياتهم رهنها باتبازهم.

قوافل المسلحين التي عبرت الحدود، لتصل إلى سورية والعراق رغم الفارق الشاسع في الضمون والطموح بينهما، وإنَّ تشابهت مبررات الدول الأوربية بعدم القدرة على ضبط حركتها ومحاربتها الوهمية لشبكات تهريب البشر والتي تعمل في وضع النهار، تضرع أكثر من إشارة تساؤل حول تورط مسؤولين أوروبيين في التسهيل لتلك الشبكات، في ظل قرار رسمي بإغلاق السفارات باعتبارها الوباء الشرعية للسفرك.

موجات الاستنكار الرسمي التي رافقت كشف السلطات النمساوية عن جثث عشرات المهاجرين مكسدة في حفلة لنقل البضائع، والتي لم تقدم تفسيرات منطقية عن حقيقة ما جرى، تطرح تساؤلات عدة عن الدوافع الغربية الحقيقية في التعامل مع أزمة المهاجرين، وما السر وراء كل هذا السداع والقوانين المضاعفُ «تحذيراً» لأوروبا لإيجاد حل مناسب لأزمة المهاجرين، ولتطالب بحل ديبلوماسي للأزمة السورية وتوزيع عادل للمهاجرين على أوروبا.

ربما يرى البعض بأنَّ ما تقدمه ألمانيا والدول الأوربية من مساعدات للاجئين يفوق ماقدّمته دول عربية خلال الأزمة، وربما الدلال الكبير الذي يريه اللاجئين لذويهم في بلاد العرب، شجع الكثيرين على خوض غمار المغامرة، لأنَّ الواضح أنَّ مصيحات الاستئذان ما كانت لتتم، لو لا انفضاح الفرصة وخروجها عن حدود

إمكانية التضاضع عنهما، وغسرات التفتُّر، من تصدَّد المافيا اليونانية لتمرير القوارب المخطاطية للمهاجرين على مرآي خفر السواحل اليوناني، وتركهم عرضة للبحر لم تحرك مشاعر ميركل وأقرنائها الأوروبيين للتحرك في السعي لإنهاء معاناة السوريين في بلادهم، بدلاً من تركهم عرضة للبحر والبيد الأوروي بيلتهم

أجسادهم وشباباً وأطفالاً ونساءً متفقين ومتعلمين يتشاركون في زورق الموت أقرانهم الأبيين ويقاسمون المصير المجهول في بلاد الأمل.

ربما كان من الأفضل لو تلغي الدول الأوربية شراكتها وتوهميها لقتلة مرتزقة على الأرض السورية، تتفق في الجبد واللسلوك مع شبكات تهريب البشر بدلاً من التباكي على مصير اللاجئين، والتغني بما تقدّمه حكومة ميركل لمستقبلهم المنشود الذي ما يزال معلقاً بتاريخ الوهم والأمل والشام.

في عهد الفيتيقيين والكنعانيين جال أبناء بلاد الشام ببواخرمهم البحر المتوسط سادة وتجاراً، وقد بطلت الحضارة لقارة الحوزن، وكتبتو التاريخ الشوبع إلى بحرف من نور.

اليوم في زمن تحالف أبناء الظلمات من ملثحي الذقون والعقول، يلثمهم ذات البحر أجبأه، أبناءهم في رحلة البحث عن السعادة للوصول إلى بلاد الأم ميركل ... الصدر الحنون للباحثين عن وطن بديل.

سذاجة لبنانية

–رغم تأييدي لوصول العماد ميشال عون إلى الرئاسة كرئيس يمثل الغالبية المسيحية، ولتفتي بتوجهه اللاطنفي والمدني والإصلاحي أكثر من تفتي من هذه الروايابالقيتين على ما يسيئ منمنظمات المجتمع وثقة المقاومة وحليفها الذي لا يخفى.

–لست ضدّ تفاهم سوري يأتي برئيس للجمهورية اليوم قبل غد، وربما يصير ذلك استحقاقابعده التفاهم السوري.

–أدعو إلى التوقف أمام مشهد الساحات المتحركة في بيروت والتساؤل إلى أين يمكن أن يصل الاحتقان تحت عناوين إسقاط النظام ومكافحة الفساد والدعوة إلى انتخابات نيابية لتنشيط المساعي لرئيس توافقي من خارج الطبقة السياسية وهو العمادجان قوجوجي.

–إذا كان هذا ضمن توافق فليك.

–إذا كان حملة انتخابية فلا تتركسوقاأحلام الناس بالتغيير ولاترؤوجال لثورة.

–إذا كان المكسب الجاني للرداة الخلفيين هو شمول سيد المقاومة بشعار «كلن يعني كلن»، فينس اللواتداعمين بلاتناهي لأنهم مندبولون بمشهد الأمم العفوي واللاطفاني، وهو يعدد التدقيق ذات مشهد الشعوب في مصر وتونس غنضب شعبي ومنظمات شبابية بلا مشروع سياسي وتعاطف وممالة من الأحزاب السياسية والحاصل قلبية مخفية.

على مصير عين الحلوة يتقرّر مصير اللاجئين الفلسطينيين

■ **رامن مصطفى**

المتربع للسياق التاريخي لملف اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948، يجد أنّ هذا الملف قد تعرّض إلى كثير من محاولات الإسحواز والتكليل والتفخيخ وحتى التفجير، منها ما نجح، ومنها ما يعمل على إنجاحه تبعاً للظهورات والظروف الحاكمة. صحیح أنّ هذا الأمر استلزم جهوداً كبيرة من أجل إنجازه دفعة واحدة عبر رؤية دولية لقوى استعمارية اجتمعت على أنّ الخلاص والتخلص من هذا الملف سيبيق يشكل مصدر قلق وجوبي للكيان رزغ بالحديد والنار وقوة الإغصاب، إذا ما توجد الحلول للاجئين الفلسطينيين من خلال دعمهم اقتصاديا في مجتمعات الدول التي وصلت أقدامهم إليها القريبة والبعيدة منها، لذلك أوكلت مهمة الأمر لمنظمة الأنروا الدولية التابعة للأمم المتحدة. الهدف، ولكن من دون جدوى، فعدمت الدول المانحة وبخطوات تصاعدية إلى تخفيض مساهمتها المالية لالنراو، التي انعكست مباشرة على التقديمات التي تعتمدها في الطبية والتعليم والإغاثة وغيرها. وعندما ما وقع عقد اتفاق «أوسلو» عام 1993، ونجّ ترحيل العناوين الأساسية بما فيها موضوع اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي التي اتفق على بدئها بعد 5 سنوات من التوقيع على الاتفاق، أيّ في العام 1998. وضعت الدوائر الدولية النافذة، وبالتوافق مع الكيان الصهيوني سقفا زمنيّاً لإنهاء عمل منظمة الأنروا – «الشاهد الحي على قضية اللاجئين الفلسطينيين» – على اعتبار أنها قد استنفدت مدة عملها منذ زمن بعيد حتى ما قبل «أوسلو»، لذلك نلاحظ أنّ من بين كل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، الأنروا وحدها التي لم تخصّص لها موازنة سنوية ثابتة. والجدير ذكره أنّ الولايات المتحدة الأميركية منذ العام 1993 تمتنع عن التجديد للقرار 194. تحت حجة وأهمية مفادها أنّ الإدارة الأميركية تمتنع عن التجديد، لا لتبدو متدخللة في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية»، ولا تريد أن تؤثّر على هذه المفاوضات من موقع أنها الراعي وليست طرفا إلى جانب أحد الطرفين المتفاوضين. وعندما تعرّفت مفاوضات الحل النهائي في العام 1998 لأسباب «إسرائيلية»، وليست فلسطينية، دخلت مرحلة إنهاء عمل الأنروا حين التنفيذ وفق تسلسل زمني ممنهج ومدّرج، وهذا ما نعايشه في هذه المرحلة.

وعلى حواظ عملت تلك الدول النافذة ويتطابق وتوافق تام مع «إسرائيل» ودول في الواقع الإقليمي، ومنذ زمن بعيد، وفي خطوات استباقية من أجل إنهاء ملف اللاجئين حتى ما قبل «أوسلو»، حيث مثلت مجازر أيلول في الأردن عام 1970، المنعطف باتجاه العمل على إنهاء هذا الملف إما تدوييا بـ«معنى الدمع»، أو تهجيياً أو توطيئاً. لنجد النقل الإستراتيجي للفلسطينيين في الأردن قد جرّت له عملية دمج تدريجي على طريق التذويب، حيث يُشكل الفلسطينيون نحو42 في المئة من مجمل الشعب الأردني، إذ هناك أكثر من مليون فلسطيني يحملون الجنسية الأردنية، وأيضا ما يزيد عن المليون يملكون هوياتها الأردنية.

وكجزء سحمة إجهاض حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم بعد ذلك، فقد تعرّض

اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وكتيحية مباشرة للاعتداءات الصهيونية، والمجازر المرتكبة بحقهم في تل الزعتر والكرنيتنا وصبرا وشاتيلا، وما شهده لبنان من حرب

أهلية مدوّرة عام 1975، إلى عملية تهجير واسعة بلغت وحسب إحصائيات غير مدققة أكثر من 280 ألف لاجئ، وإلى تدمير عدد من المخيمات.

على خلفية تاييد ج.ت.ف وربئيسها آنذاك الراحل عرفات احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، وحرب الخليج الثانية عام 1991، أقدمت الكويت على طرد 450 ألف فلسطيني كانوا يقعون فيها. وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة

الأميركية عام 2003، سقط نظام الرئيس صدام حسين، هربت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين كانوا يقعون في العراق حفاة على حياتهم من البطش والانتقام،

في ظل القضية العارمة التي عاشتها المدن العراقية بسبب الاحتلال الأمريكي.

وعام 2007 شهدت مخيم نهر البارد في شمال لبنان معارك ضارية بين الجيش اللبناني وتنظيم ما يسمى بـ«فتح الإسلام»، الذي دخل المخيم وأقام فيه مواقع ومراكز عسكرية، مكثته من الاعتداء على الجيش اللبناني المتوضع على المداخل الرئيسية المؤدية للمخيم، وبيتجنجه من المصفون وشردّ جميع سكانه البالغ عددهم أكثر من 32 ألف لاجئ، وإلى اليوم لا يزال جزء كبير من سكانه خارج مخيمهم ومنازلهم، يعانون من عدم الانتهاه من إعادة إعمار المخيم، وتوجهات الأنروا وقراراتها التعسفية في رفع حالة الطوارئ عن المخيم وأمله.

حق العودة في القانون الدولي

■ **عصام الحسيني**

عبر التاريخ الإنساني الطويل، كانت النزاعات والصراعات والحروب، من الحقائق والمسلّمات التاريخية، التي لا يريق إليها النشء، ولا تزال.

قد قامت حضارات في العالم القديم، على انقاض حضارات أخرى، حضارات ما قبل الحقبة القانونية، تستمد شرعية حقوقها من قوتها، بما حريتها المطلقة غير المقوننة، حضارات تكون فيها الغلبة للقوة، كمعيار لولادة سلطة حاكمة، تلغي كل السلطات الأخرى، أكان على مستوى الحضارة السابقة، وعلى مستوى الجماعية نفسها، أو على مستوى الحيز الجغرافي الخاضع لها، وتعيش خارج إطار المجتمع القانوني، هي سلطة مطلقة، وسلطة الحقوق الطبيعية للقانونائين.

ومع انتقال المجتمعات والحضارات الإنسانية، من عصر الحقوق القانونية، إلى حالة الحقوق المقوننة، بعد مؤامرة (سفاليا)، بين مفهوم الحقوق القانونية الإنسانية المختلفة، والتي عرفت فيما بعد بالقانون الدولي العام. ومع ظهور الفكر الإنساني، وتطور الحضارات القائمة، تطور مفهوم الحقوق الفردية والجماعية، للجماعات والمجتمعات الوطنية والدولية، ثم صدرت هذه الحقوق في موافيق واتفاقيات ومعاهدات وعهود، كانت الحالة الضامنة لمجتمع أفضل، على المستوى الفردي والجماعي، والوطني والدولي.

أقرت كل الشرائح الوضعية حقوقاً ثابتة لكل المجتمعات الإنسانية، من مدينة وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتمت صياغتها كحقوق ملزمة للمجتمع الدولي، على نطاق تجاوزهما وأغفالها أو المنس بها، وهي تعرف في القانون الدولي بـ«العهد الأمميّ».

وقد تضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجموعة من الاتفاقيات التي تحرّق احترام حقوق الإنسان مثل: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وغيرها. كما تضمن القانون الدولي الإنساني، مجموعة من الاتفاقيات، منها اتفاقيات جنيف الأربعة، والمتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، وتضمن ميثاق الأمم المتحدة، مجموعة كبيرة من العهد العامّة، التي تخصّص على مناسبه الحقوق العامة الإنسانية، ووجوب العمل بها، وحمايتها.

تحدث ميثاق الأمم المتحدة في البداية، عن تأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان بكرامة الفرد وقدر، وبما للرجل والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق مساوية.

كما تحدث في المادة الأولى الفقرة (1)، عن حفظ السلم والأمن الدولي، وعن قمع أعمال العدوان، وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي.

وفي الفقرة (2) من المادة نفسها، أقر الميثاق بحق الأمم في تقرير مصيرها.

إن حق تقرير المصير، هو من الحقوق الأساسية للشعوب، وهو يأتي في سياق، «القواعد الأمميّة» التي يجب احترامها، والعمل بها، ووجود شعب أو أمة تعيش خارج إطار هذا المفهوم، يرتب عملية محاسبته قانونية دولية، على اعتبار أنه خالف «قاعدة الأمميّة».

وفي مثال عالق في القضايا الدولية، القضية الفلسطينية، وما تحملته هذه القضية، من تداعيل لعوامل

متعددة، منها الدين والإثني والإنساني والقانوني.

تلك القضية تخزن في واقعها تراكمات من التجاوزات القانونية في حقها، كما ما نصّت على حقوق الإنسان، فقد

فالتهودي، خلفاً لكل ما نصّت عليه حقوق الإنسان، فقد قامت المليشيات الصهيونية منذ العام1947، باحتلال

والقري والمدن الفلسطينية، ومارست الإرهاب والتكليل والتفريق الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، وترافق ذلك مع أكبر عملية تهجير قسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين

إلى مناطق مجاورة، لتشكّل مشكلة اللاجئين والتي تُعتبر من أبرز ظواهر قضايا اللاجئين في القرن العشرين.

البناة

مؤية وعد بلفور ...

وفي سورية حيث الأحداث التي تعصف بها قد دخلت عامها الخامس على يد المجموعات المسلحة وعناوين مشغليها من جهات إقليمية ودولية، ومؤكّد أنّ «إسرائيل» ليست بعيدة عن ذلك، تتكرّر مأساة الفلسطينيين المقيمين فيها منذ النكبة عام 1948، حيث عوملوا أسوة بالمواطنين السوريين في كل شيء ما عدا حق الانتخاب والترشح وانتساب الجنسية. على يد المجموعات المسلحة التي أقحمت عن عمد العامل الفلسطيني ومخيماته من خلال الدخول إلى العديد منها في درعا ودمشق وريفها وصولاً إلى حلب. وكان الأبرز بين كلِّ هذه المخيمات، مخيم اليرموك الذي سقط بيد المسلحين أواخر العام 2012، وهو المخيم الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان الفلسطينيين، فقد دعت هذه الأحداث والمعارك المُشنئة على الشعب والدولة في سورية، من قبل تلك المصفيات المسلحة، أكثر من 200 ألف فلسطيني إلى مغادرة سورية إلى المغتربات ودول الجوار وتحديداً لبنان.

ومنذ مدة ليست بالبعيدة، وعلى وقع ما تشهده المنطقة من أحداث كبرى، يشهد مخيم عين الحلوة (عاصمة الشتات الفلسطيني، وعنوان حق العودة)، بين الفينة والأخرى أحداثاً دموية تمثلت في الاعتقالات التي نفّذتها بعض المجموعات من خارج الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية، والتي تتخذ من بعض الشوارع والأزقة في المخيم موطىً قدم وتواجد لها، وما شهدته السنوات خلال الأيام الماضية من معارك ضارية يعطل الحلقة الأخرى في مسلسل تدمير الذات الفلسطينية، عبر استئسفائها بكرات النار التي طالوت هذه المرة كلِّ أحياء المخيم الذي يسكنه ما يُقارب 100 ألف نسمة، مما اضطر غالبية سكانه إلى مغادرته باتجاه صيدا، هرباً من حجم لهب النار التي نثقي ونلن تذّر أذا ما استمرت في ظل غياب الحلول، التي فشلت المبادرات التي تمّ التوقيع عليها قبل قرابة العام والصف العام، من قبل جميع الفصائل الوطنية والإسلامية، ومن قبل جموعة تسمّى نفسها «الشباب المسلم»، في تأمين الأمن والأمان للمخيم وأمله، وتحميه من خطر الانزلاق نحو الكارثة الشيضية بكوارث من سبقه من المخيمات، ونهر اليراد واليرموك نموذجاً لهذه الكارثة الوطنية نحو المزيد من خسارة ديمغرافيا الشتات الفلسطيني نحو المجهول المؤدّي حتماً إلى إسقاط الموطن الوطني فيتحضّن خلفها حق العودة وقضية اللاجئين.

خطورة ما يجري في مخيم عين الحلوة، أنّ أحداثه تأتي في وقت يميز فيه لبنان باختطر منازل سياسي واجتماعي واقتصادي، وقد يتدرج نحو الامني. فما يشهده لبنان لا يستطيع أحد أن يتكهّن إلى أين يسير، وعلى ما سيكون المشهد السياسي في الغد، وما إذا استمرت خريطة التحالفات السياسية تبعاً للظهورات. مشهد لبنان الآن أشبه باللوحه الشهيرة «الموناليزا»، فهي باكية وضاحكة في آن تبعاً لنظريها وكل من موقعه. وأحداث عين الحلوة تقع أيضاً في ظل التقسام سياسي فلسطيني حاد، على الرغم مما يشيعه مشهد التوحّد للفصائل في لبنان في خطوة تحاول جاهدة تتجاوز هذا التقسام لأمن وامن المخيمات، ولكن الأحداث الأخيرة وإن كانت الفصائل الوطنية والإسلامية تتلقى وتؤكد حرصها الشديد على عدم الانزلاق نحو هاوية الاقتتال على المخيم، إلاّ أنّ وحدة الرؤية في كيفية التعامل مع أحداث المخيم، وكيفية وضع حد نهائي لها من خلال المفاوضات الستدامة لا آتية، مؤسف القول إنّ ذلك لم يتحقّق، لسبب بسيط أنّ الفقة بين الفصائل على مختلف مسنّياتها لا تزال بعيدة، على الرغم من الانسجام التي تظهرها الصور ونشأتها الفضائيات وكثرة البيانات في وسائل الإعلام.

ختام القول... إذا لم تُدرّك المرجعيات الفلسطينية في لبنان، معززة بجهود القادات المركزيّة في كل من المنظمة والتحالف، ومعهما السلطة، فإنّ مخيم عين الحلوة يسير نحو الانزلاق على طريق سقوطه، الذي سيرتد في نتائج خطيرة على مجمل الوضع الفلسطيني في لبنان، وبما تبقى من مخيماته، لما يمثله مخيم عين الحلوة في هذه المرحلة من نقل استراتيجي هام في معركة اللاجئين الفلسطينيين في مواجهة المحاولات العارمة على إسقاط حق العودة، التي يتحرّض جدبياً إلى الشطب عبر الغباء وإنهاء الأنروا كشاهد على تكيّة الشعب الفلسطيني، وبالتالي المبادرات السياسية التي تُؤكّد في مجملها على إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين من خلال التعاوني، لا من خلال تطبيق القرار 194، وليس آخرها المبادرة الفرنسية، في ظل الحديث عن مشروع قرار موجود على طاولة الكونغرس الأمريكي حول إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، بمعنى أنّ اللاجئ؛ هو من خرج فقط من فلسطين عام 1948. فلم يصر مخيم عين الحلوة، يتقرّر مصير اللاجئين الفلسطينيين...

(10/3 /1991). وجاء في المادة (12) الفقرة (2) منه: «لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده». وتنصّ الفقرة (4) من نفس المادة: «لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده». إذا وما نتقد، فإن معظم التشريعات الحقوقية الدولية، قد أسست شرعية حق العودة، وفلسفته كحقّ يتمتع بالخصائص التالية:
أولاً: هو حق قابل للتصرف، وهو من الحقوق الثابتة الراسخة، مثل باقي حقوق الإنسان.
ثانياً: هو حق ثابت لا ينعضي بمرور الزمن.
ثالثاً: هو حق لا يخضع للمفاوضات أو التنازل.
رابعاً: هو حق لا يسقط أو يعدل أو يتغير مفهومه، في أي معاهدة أو اتفاق سياسي من أي نوع.
خامساً: هو حق شخصي إضافة إلى كونه جماعياً، ولا يسقط أبداً.

غير أنّ كل القرارات الدولية الملزمة، التي دعت العدو الصهيوني إلى الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين لم يستجاب لها، لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ العدو الصهيوني وفي تاريخ وجوده، لم يعترف بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، إلا بقرايين كانت لهما ظروفها الخاصة، ولم ينفذ منها إلا بما يتناسب مع مصالحه، وما:

– الإعلان رقم (181) بتاريخ (11/27/1974)، وهو قرار تقسيم فلسطين، والتزام العدو الصهيوني بتناقضه بروتوكول لوزان، القاضي «بانسحاب العدو من الأراضي التي احتلها خارج حدود التقسيم»، واستعداد العدو للسماح لأهل فلسطين بالعودة إلى ديارهم.

لقد تبين بعد ذلك، أنّ توقيع العدو على بروتوكول لوزان، كان مناوراً خادمة لإيهام الدول الملتزمة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، بأنه سيستلزم بالتسوية التي توصلت إليها لجنة التوفيق الفلسطينية في لوزان، وكان الهدف منها إقناع الجمعية العامة بقبول كيان العدو عسواً في الأمم المتحدة.

وإنّ بعد قبول عضوية كيان العدو في المنظمة الدولية، أعلن أنه لن ينفذ ما تمّ الاتفاق عليه في لوزان بتاريخ (28/7/1949)، وبعثت وزارة خارجية العدو، بمدوّنة رسمية إلى اللجنة الفنية التابعة للجنة التوفيق الفلسطينية تقول فيها «إنّ الساعه لا يمكن أن ترجع إلى الوراء، وأنّ عودة أي مكان إقامته الأصلية هو شيء مستحيل».

ب – القرار الدولي رقم (425) الصادر بتاريخ 1978، والذي يقضي بانسحاب العدو من لبنان، والذي نفذ

مرغماً بعد أكثر من عقدين من الزمن، تحت وقع ضربات المقاومة اللبنانية، وهو لم ينفذ بالكامل لتاريخه.

الثاني: أنّ العدو الصهيوني، عمل على خطة بديلة لعودة اللاجئين الفلسطينيين، وخلافاً لما نصت عليه القرارات الدولية، وهي تقديمها للقرار رقم (194) والذي يعتبر مرجعية قانونية أساسية لحق العودة، تفضي بتوطئتهم في البلدان التي يعيشون فيها، ومعظمها من عودة اللاجئين الفلسطينيين، وخلافاً لما نصت عليه القرارات الدولية، وهي تقديمها للقرار رقم (194) والذي يعتبر مرجعية قانونية أساسية لحق العودة، تفضي بتوطئتهم في البلدان التي يعيشون فيها، ومعظمها من عودة اللاجئين...

لكن الكيان الصهيوني لم ينجح حتى الآن، في الحصول على قرار دولي، يسمح بالتوطن والإلتحاق على حق العودة، والقول «إنّه بعد أكثر من ستين سنة من الانلحاق بالجوء، لا يمكن المطالبة بالعودة».

لقد تمكن العدو الصهيوني، من زرع الفتنة والتوطن لدى الكثير من الطبقة السياسية العربية الحاكمة، الملتزمة بمدرسه التسوية ونظرية السلام وقوننته عبر اتفاقيات ومعاهدات منفردة، كمعادمة «وادي عربة»، والتي تضمنت لنشأة (8) الفقرة (3) معودة لتوطن اللاجئين...

خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك العمل على توطينهم».

وحتى في اتفاقية أوسلو، والتي تعتبر بحقّ الاعتصاف الثاني لفلسطين، من خلال الاعتراف بالعدو المغتصب، وشرعية وجوده، نجح العدو في وضع اتفاقية دون طرح موضوع اللاجئين، عبر ترحيل قضايا أساسية

أراء

مؤية وعد بلفور ...

.- جورج جبور*

اكتب في 29 آب 2015.

أتابع البحث في اوراقي القديمة لإلتاف ما ينبغي إلتافه منها. في 29 تموز 1982 رفعت، بخط اليد، مذكرة الى الرئيس حافظ الاسد، عنوانها: «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين: التفسير القانوني». رأيت من المناسب توزيعها في أيامنا هذه لسببين: السبب المباشر مرتبط بحديث الرئيس بنشار الأسد الى قناة «المنار»، قبل أيام قليلة، وفيه شيء من التفصيل عن الموقف من الأمم المتحدة. أما السبب الثاني فهو أنني من دعاة القيام بمحاولة لكي تعيد الأمم المتحدة النظر في وعد بلفور بمناسبة مؤية الوعد.

في ظل عدم الاعتراف من الامم المتحدة به وريثة عصبة الأمم التي وضعت الوعد في صد الانتداب على فلسطين عام 1922. وفي ما يلي نص المذكرة:

«في اول دراسة كلفني بها السيد الرئيس، وكان ذلك في تموز 1971، قلت ما خلاصته إن الأمم المتحدة كانت لهم في العقد الاول من عمرها، فصارت عموما لنا. يظهر ذلك جليا في الجمعية الامة. ما مجلس الامن فما يزال ارسنوفرأولوي التركيز، وان شهد بعض التغيير.

موقف القطر الثابت في سعيه للوصول الى سلم دائم كان وما يزال التركيز على قبول قرارات الأمم المتحدة. كذلك هو موقف منظمة التحرير.

لكن قرارات الأمم المتحدة متناقضة. بقرار من الأمم المتحدة أسست «إسرائيل»، وبقار آخر له نفس القوة القانونية وصفت الصهيونية بالعنصرية، التي تفتوّض شرعية «إسرائيل» العينية على الصهيونية.

وأثناء بحث قرار التسييم يقدم العلامة فارس الخوري باقترح منطقي وهو الاعتراف للقرار التي تمكّه العدل الدولية للنظر في شرعيته، كانت الأمم المتحدة، آنذاك، لهم، فلم توافق الجمعية العامة على الاقتراح.

والآن، وبمناسبة اجتماع مجلس الأمن للنظر في تعديل القرار 242، ولن توافق اميركا على تعديله، فمن المناسب إحالة موضوع اقتراح الأمم المتحدة برمتها إلى محكمة العدل الدولية لتعطي رأيا استشاريا في شأن كيفية التوفيق بينها قانونيا. فلن هذا الاقتراح له أثر تشبتي في الفلسطينيين في دولة على أرض فلسطين. اما الأثر العملي فلا يتعدى طبعاً النتيجة الإعلامية، وهي تجسيد الرأي القانوني الدولي ضد سياسة اميركا و«إسرائيل». هذا الأثر الاعلامي ليس بديلا بالطبع عن خوض معركة بيروت عسكريا وسياسيا. (انتهى).

في قراءة المذكرة نعود الى تلك الأيام التي عرفها لبنان اثر العدوان «الإسرائيلي» الذي كان يصرّح أنّ هدفه إخراج منظمة التحرير من لبنان. هدف المذكرة محاولة تشبتي القناعة بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم في فلسطين بموجب قرارات الأمم المتحدة، معزّزة مجلس الأمن والقرار 242 عن طريق الجوء الى رأي استشاري تصدره محكمة العدل الدولية بناء على طلب من الجمعية العامة. وبالطبع، تستطيع الجمعية العامة، وربما انطلاقا من دورتها القادمة قريبا في 1 ايلول 2015، الطلب الى محكمة العدل الدولية، ابداء رأي استشاري في مدى انسجام صك الانتداب على فلسطين مع مبادئ القانون الدولي وقواعده. وعلينا التذكّر أنّ رأي المحكمة الاستشاري في موضوع جنار العنصري آتني، في نظرينا، ينتاج إيجابية، رغم أنّ الجنار ما يزال قائما ويزداد ارتفاعا. الانسلة الكبرى هنا والآن: هل ثمة لدى استشاري ايراد إدخال هذا الأمر في رصيدها الديبلوماسي ضمن إطار التصدي للمطامع الصهيونية؟ هل ثمة دول عربية وصديقة تؤيد هذا التوجه؟ هل لبديل هذا الآن؟ ام تتخفي في هذه الدورة للجمعية العامة بالإشارة الى هذا الاحتمال في كلمات القناش العام؟

* خبير مستقل سابق لدى مجلس حقوق الإنسان في الامم المتحدة

إلى الوضع النهائي (القدس، اللاجئين، المستوطنات) البند (5) الفقرة (2و1 و3). الثالث: إنَّ كيان العدو الصهيوني، هو كيان خارج على القانون، بحماية أميركيه، وهو بمثابة محمية عسكرية في الشرق الأوسط، مدير مصالح الغرب الاستعمارية. فكان العدو هو كيان عسكري له دولة لحماية، خلافاً لكل دول العالم التي تمتلك جيوشاً لحمايتها. لذلك فإنَّ هذا الكيان غير ملزم بتطبيق القرارات الدولية، ولعلمه المسبق، بعدم قدرة المجتمع الدولي على محاسبته. كل هذه الأسباب الموضوعية، جعلت من العدو الصهيوني، يتغلغل من القرارات الدولية، ما لا يعترف بحق العودة لللاجئين الفلسطينيين، مع عدم ميلكون من قوة قانونية.

إنّ اتفاقية أوسلو، إضافة على ما فيها من محرمان، فوّت فرصة تكريس حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وكان تجدي المفاوضات الفلسطينية، من هذا المنطلق الأول، على اعتبار أنّ نسبة ما يشكله حجم الجوء، هو ثلثي الشعب الفلسطيني، وعلى اعتبار أنّ العدو يسعى إلى الحرب من أجل نيل الاعتراف العربي، وخصوصاً العربي الفلسطيني صاحب القضية، وهي ثققله كان أجدي من اعترف بشرعية الاحتلال، أنّ يوظف اعترافه بحق العودة وهو حق أساسي لا يمكن التناضح به أو إغفاله. غير أنّ الشعب الفلسطيني معظم مشاريع التوطن الصهيونية، ولا يرضى بديلاً عن تراب الوطن، بعد الزمان إم قصير.

لذلك وبعد «أوسلو»، نشط اللاجئون في التعبير عن أنفسهم وتاطرير مؤسساتهم الخاصة باللاجئين، والهدف هو الحفاظ على قومية اللاجئين وإبقائها حية في أذهان الأجيال القادمة.

إنّ نضال الشعب الفلسطيني، هو نضال الضمير الإنساني، أمام القوة الغاشمة المعتقلة من القانون. وتعتبر عملية تهجير الفلسطينيين في القانون الدولي عملية تطهير عرقي وجريمة حرب يتحمل العدو الصهيوني مسؤوليتها التاريخية والقانونية والأخلاقية والمادية، كما تتحمل الأمم المتحدة، ومعها الغرب الاستعماري، المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ قرار العودة رقم (194)، الصادر عن المنظمة الدولية.

كما تتحمل أبطال «أوسلو» المسؤولية الأخلاقية، عن الانتصاب القانوني لفلسطين، كل فلسطين، وفي مقدمتها قضية حق العودة.

والسؤولية الكبيرة يتحملها النظام العربي الرسمي، الذي سارع إلى توقيع اتفاقيات مع العدو الصهيوني، متتاراً لقبضية القضية ولأخيتيها، ومتناسياً جرائمه المروعة.

إنَّ الشعب الفلسطيني، يملك الكثير من أوراق القوة القانونية، التي تحفظ له حقه القانوني في العودة، وهي مهمة جداً كونها تضع الإطار الواضح للحقوق والواجبات، لكنَّ الحق يحتاج إلى قوة تؤسس ما هو غير متوفر في المدى الزمني المعتاد، وتحميه من مرحلة نضال طويلة الأمد.

وإذا كانت موازين القوى تعيل لمصلحة العدو الصهيوني، إقليمياً ودولياً، فإنَّ نضال الشعوب يبقى خياراً مفتوحاً ينتقل إلى الأجيال القادمة وما تحمله من عناصر متغيرة.

إنَّ الحق يبقى قوياً ما دام أصحابه يعتقدون بذلك، وإنَّ نضال الشعوب لا يقاس بمدّة زمنية محددة، بل بمسيرة تصاعدية، والزمن يكون فيها تفاصيل.

فلسطين حرة، وستبقى حرة، رغم سوط الجلاء، ورغم إرهاب المحتل، ورغم أصحاب الفؤوس الصغيرة، والعباءات المرتبهة، لأنَّها أبنّة القدس، زهرة المدائن، المسيحية.

حق العودة آت، مع فلسطين، كلِّ فلسطين، ولو بعد حين.